الأستاذ
رياضي عبد الفاني
محام بهيئة المحامين بالرباط

سلسلة الأجهزة القضائية

# النيابة العامة

## بالمحاكم الزجرية العادية
## والمحكمة العسكرية، والمحاكم المتخصصة

(دراسة تحليلية ونقدية ومقارنة )

- التعريف بالنيابة العامة وتشكيلها، وتحديد اختصاصاتها.
- النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية وتشكيلها، وتحديد اختصاصاتها.
- النيابة العامة وعلاقتها بالضابطة، والتحقيق، وهيئات الحكم.
- دور النيابة العامة المرتبط بمهام الضابطة القضائية، في البحث التمهيدي والبحث في حالة تلبس، وتنفيذ الأحكام وتنفيذ الإكراه البدني.
- النيابة العامة وعلاقتها بالتحقيق الإعدادي، وبالسلطات القضائية.
- النيابة العامة مساطر والاعتقال الاحتياطي والعقوبات السالبة للحرية.
- النيابة العامة وقضايا الأحداث.
- النيابة العامة بمحكمة النقض.
- النيابة ومسطرتي الامتياز القضائي والحصانة القانونية والاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة، والعلاقات مع السلطات القضائية الأجنبية.
- النيابة العامة بالمحكمة العسكرية، ابتدائية واستئنافية.
- النيابة العامة بالمحكمة التجارية، ابتدائية واستئنافية.
- مقتطفات من قانون المسطرة الجنائية المرتبطة بالنيابة العامة.
- مقتطفات من قانون القضاء العسكري المرتبطة بالنيابة العامة.
- النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين، وبالنظام الأساسي الخاص بالضباط : كتاب الضبط، وضباط الصف مستكتبي الضبط.
- قانون مصلحة الدرك الملكي.

الطبعة الأولى

## الفهرس


استهلال ..... 7
الكتاب الأول : النيابة العامة بالمحاكم الزجرية ..... 15
الباب الأول : النيابة العمة بالمحكمة الابتدائية ..... 16
الفصل الأول : التعريف بالنيابة العامة وتشكيلها، وتحديد اختصاصاتها ..... 17
المبحث الأول: التعريف بالنيابة العامة، وتحديد تشكيلها ..... 17
المطلب الأول : التعريف بالنيابة العامة ..... 17
المطلب الثاني : تحديد تشكيل النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية ..... 18
المبحث الثاني : اختصاصات النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية ..... 19
الفصل الثاني : النيابة العامة والشرطة القضائية، بقضاء التحقيق، وهيئات الحكم ..... 25
المبحث الأول : النيابة العامة وعلاقتها مع الشرطة القضائية ..... 25
المطلب الأول : البحث التمهيدي ..... 25
المطلب الثاني : البحث في حالة تلبس ..... 31
المبحث الثاني : النيابة العامة وعلاقتها بالتحقيق ..... 48
المبحث الثالث : النيابة العامة وإجراءات المحاكمة ..... 58
المبحث الرابع :النيابة العامة، ودورها في تنفيذ المقررات والأحكام، ومواكبة وتنفيذ مساطر الاكراه البدني ..... 63
المطلب الأول : تنفيذ المقررات القضائية ..... 63
المطلب الثاني : تنفيذ الاعتقال الاحتياطي، والعقوبات السالبة للحرية ..... 65
المطلب الثالث : تنفيذ العقوبات المالية والإكراه البدني ..... 68
الفصل الثالث : النيابة العامة، وقضاء الأحداث ..... 73
الباب الثاني : النيابة العامة بمحكمة الاستئناف ..... 79
القسم الأول : النيابة العامة وقضايا الر شداء ..... 80
الفصل الأول: اختصاصات النيابة العامة في مواكبة إجراءات الدعوى العمومية ..... 81
المبحث الأول: تشكيلة النيابة العامة، وتحديد إجراءات إثارة وتحريك الدعوى العمومية ..... 81


DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني: دور النيابة العامة المرتبط بمهام الضابطة القضائية، وقضايا التحقيق، والقضايا المحالة على هيئات الحكم..... 82
المطلب الأول : اختصاصات النيابة العامة المرتبطة بمهام الضابطة القضائية..... 82
المطلب الثاني : البحث التمهيدي..... 132
المبحث الثالث: النيابة العامة وعلاقتها بالسلطات القضائية..... 135
المطلب الأول : النيابة العامة وعلاقتها بالغرفة الجنحية..... 135
المطلب الثاني : النيابة العامة وعلاقتها بهيئات الحكم..... 138
المبحث الرابع : النيابة العامة ودورها في مساطر التنفيذ..... 152
المطلب الأول : تنفيذ الاعتقال الاحتياطي والعقوبات السالبة للحرية..... 152
المطلب الثاني : النيابة العامة ودورها في مسطرة الإفراج المقيد بشروط..... 155
المطلب الثالث : النيابة العامة ودورها في مسطرة التسليم المراقب..... 157
القسم الثاني : النيابة العامة وقضايا الأحداث..... 159
القسم الثالث : النيابة العامة بمحكمة النقض..... 163
القسم الرابع : النيابة العامة من خلال مسطرتي الامتياز القضائي، والاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة، والعلاقات مع السلطات القضائية الأجنبية..... 171
الفصل الأول : النيابة العامة من خلال تدخلها في قضايا الامتياز القضائي..... 172
المبحث الأول :حالة إذا كان الفعل منسوباً إلى مستشار لجلالة الملك أو عضو من أعضاء الحكومة أو كاتب دولة أو نائب كاتب دولة..... 172
المبحث الثاني : حالة إذا كان الفعل منسوباً إلى قاض بمحكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية عادية أو متخصصة أو وكيل الملك بها أو قاض بمجلس جهوي للحسابات..... 173
المبحث الثالث : حالة إذا كان الفعل منسوباً إلى قاض بمحكمة ابتدائية عادية أو متخصصة..... 173
المبحث الرابع : حالة إذا كان الفعل منسوباً لباشا أو خليفة أول لعامل أو رئيس دائرة أو قائد أو لضابط شرطة قضائية من غير القضاة المشار إليهم سابقا..... 174
الفصل الثاني : الحصانة القانونية..... 175
المبحث الأول : الشكاية..... 175

المبحث الثاني : الطلب .....176
المبحث الثالث : الأمر .....177
المبحث الرابع : الإذن الكتابي .....177
الفصل الثالث : الاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة والعلاقات مع السلطات القضائية الأجنبية.....179
الفصل الرابع :الاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة .....180
الفصل الخامس : العلاقات القضائية مع السلطات الأجنبية .....182
المبحث الأول : الأولوية للاتفاقيات الدولية .....182
المبحث الثاني: الإنابات القضائية.....182
المبحث الثالث: الاعتراف ببعض الأحكام الزجرية الأجنبية .....182
الفصل السادس : دور النيابة العامة في مسطرة تسليم المجرمين .....183
الفصل السابع : استدعاء الشهود .....192
الفصل الثامن : الشكاية الرسمية.....193
الفصل التاسع : التسليم المراقب .....194
الكتاب الثالث : النيابة العامة بالمحكمة العسكرية .....195
الباب الأول : النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية العسكرية..... 196
الفصل الأول :إجراءات تحريك وإثارة الدعوى العمومية من قبل النيابة العامة، ودورها في مجال التحقيق الإعدادي.....197
الفصل الثاني: دور النيابة العامة خلال مواكبة إجراءات المحاكمة .....203
الباب الثاني : النيابة العامة بمحكمة الاستئناف العسكرية .....205
الفصل الأول : التعريف بمحكمة الاستئناف العسكرية وتشكيلها، وتحديد اختصاصاتها .206
المبحث الأول :التعريف بمحكمة الاستئناف العسكرية.....206
المبحث الثاني : تحديد اختصاصات محكمة الاستئناف، ودور النيابة العامة بها .....207
الكتاب الرابع : النيابة العامة بالمحاكم المتخصصة .....221
الباب الأول : النيابة العامة بالمحكمة التجارية .....222
الفصل الأول : النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية التجارية .....223
المبحث الأول : اختصاصات النيابة العامة وتدخلها، المستمد من القوانين .....224

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول : الاختصاصات استنادا على مدونة التجارة وقوانين الشركات ..... 224
المطلب الثاني : الاختصاصات استنادا على قانون المسطرة المدنية ..... 225
المطلب الثالث : الاختصاصات استنادا على قانون الشركات ..... 226
المطلب الرابع : الاختصاصات استنادا على قانون الملكية الصناعية ..... 226
المطلب الخامس : الاختصاصات من خلال تنفيذ الإجراءات. ..... 226
المبحث الثاني :الطعن بالاستئناف في أحكام المحكمة التجارية ..... 227
الفصل الثاني : المحاكم التجارية الاستئنافية ..... 228
الباب الثاني : النيابة العامة بالمحكمة الإدارية ..... 229
الفصل الأول : النيابة العامة بالمحكمة الإدارية ..... 230
المبحث الأول : المحكمة الإدارية الابتدائية ..... 230
المبحث الثاني : تعيين المفوض القضائي ..... 230
المبحث الثالث : مهام المفوض القضائي ..... 231
الفصل الثاني : محاكم الاستئناف الإدارية ..... 232
خاتمة ..... 233
ملحق ..... 237
- مقتطفات من قانون المسطرة الجنائية مرتبطة بعمل النيابة العامة.
- مقتطفات من قانون القضاء العسكري مرتبطة بعمل النيابة العامة.
_النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين، وبالنظام الأساسي الخاص بالضباط كتاب الضبط، وضباط الصف مستكتبي الضبط.
_قانون مصلحة ادرك الملكي.
المراجع ..... 451
الفهرس ..... 455

DAR AL AFAK




**الأستاذ رياضي عبد الغاني**

محام بهيئة المحامين بالرباط


رغبة في تدعيم مبدأ نشر المعلومة، وتوسيع آفاق المعرفة القانونية، والاطلاع عن كثب على جهاز النيابة العامة، وعلى القوانين المنظمة لمهامها، العام منها والخاص، ورغبة في تقريب هاته المؤسسة من المواطنين. خصوصا أمام ما عرفته القواعد والقوانين المنظمة لمهام النيابة العامة من مستجدات تشريعية، والذي طال على الخصوص قانون المسطرة الجنائية، سيما في الجانب المتعلق بالإجراءات التي من شأنها تسهيل المهام المتعددة والمتشعبة، المسندة للنيابة العامة، سيما أمام تواجدها بمختلف المحاكم الزجرية، العام منها والخاص. وذلك رغبة في تسهيل مأموريتها، وتمكينها أكثر من الارتقاء بمستوى الأعمال المنوطة بها، والمنظمة سواء في المجالين التشريعي والتنظيمي. وما هذا الأمر بغريب على أطرها الكفؤة والقديرة، خصوصا إذا ما علمنا أن المهام المنوطة بالنيابة العامة، تشمل إضافة إلى إثارة وتحريك ومراقبة سير الدعوى العمومية أمام مختلف المحاكم، أنها هي الساهرة على تنفيذ مقررات المحكمة، والأحكام النهائية الصادرة من قبلها، ومباشرة مسطرة الإفراج المقيد بشروط، وتنفيذ الإكراه البدني بتنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات، وتنفيذ بدائل العقوبات كما أنها هي الساهرة مع قاضي الأحداث في تنفيذ التدابير القضائية والعقوبات البديلة المقررة في حق الأحداث. والنيابة العامة لا تفرض نفسها فقط في المحاكم الزجرية بمختلف أصنافها ابتدائية كانت أم استئنافية أم محكمة النقض، اعتبارا لكونها تمثل جهة الحق العام، والراعي الأسمى للمصلحة العامة للمجتمع بمختلف أصنافه بما في ذلك المجال العسكري، الأمر الذي جعل المشرع يقررها سواء بالمحاكم الزجرية العادية أو بالمحكمة العسكرية، وكذا بالمحاكم المتخصصة، تجارية كانت أم إدارية.

ولا بد من الإشارة في الختام، إلى أننا من خلال هذا المجهود المتواضع الذي لا ندعي، أننا تمكننا من بلوغ السمو في تناول جميع جوانبه، سيما أمام تعدد المجالات المتعلقة بعمل النيابة العامة، وتشعب تدخلاتها في المجال القضائي زجري كان أم مدني، وإنما لا نعتبره إلا مجرد مساهمة متواضعة، في إطار المجهودات الجبارة التي يبذلها كافة الأطر المسؤولة عن تدبير السياسة الجنائية، وعن الشأن العام المتعلق بمجال القضاء والعدالة، انطلاقا من وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والسلطة القضائية، وكذا مجهودات كافة السادة المسؤولين عن مختلف المحاكم الزجرية، خصوصا المرتبطة منها بمجال النيابة العامة، وكذا جميع السادة القضاة ومساعدي القضاء. فلا يخرج هذا المجهود المتواضع، عن نطاق الاجتهاد، مصداقا لقوله عليه الصلاة والسلام، (لكل مجتهد نصيب، فمن اجتهد وأصاب، فله أجرين، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد)، وأملنا من الله أن لا نحظى إلا بالأجر الواحد وفي ذلك ثواب عظيم.

المؤلف


مكتبة دار السلام

الثمن 150 درهم

9 789920 519427



DAR AL AFAK